



## الصراع على التعليم في القدس الشرقية بين المحو وحفظ الهوية الفلسطينية عبر تعليم تحرّري: أفكار سياسية

د. وليد سالم

مدير تحرير مجلة المقدسية

محاضر في برنامج ماجستير دراسات القدس - جامعة القدس.

### المقدمة

تُحاجج هذه الورقة أن كيان الاحتلال لم ينجح رغم كل محاولاته في تحقيق أسئلة التعليم في القدس الشرقية، ولا في محو طابعه، كما لم يتمكن من خلق شخصية مقدسية محلية منفصلة عن فلسطينيتها وعروبته وإسلاميتها ومسيحيّتها. وتؤكد الورقة أن التعليم الناتج عن قمع الاحتلال اليومي وخلال الهبّات المواجهة لهذا القمع، والتعليم الذي يتم من الأناداد، والمجتمع المحلي، والعائلة، والمدارس الأهلية ومدارس الوكالة، وعبر مؤسسات المجتمع المدني والفضاء الإلكتروني لا زال قادرًا على التغلب على نهج أسئلة ومحو التعليم الفلسطيني، الذي تسعى لتكريسه مدارس البلدية ووزارة المعارف الإسرائيلية والمؤسسات شبه الرسمية وغير الرسمية، مثل المراكز الجماهيرية ومركز بيلي للثقافة والفنون ومركز ماطي القدس لريادة الأعمال وغيرها.

وترى الورقة أن ذلك كله يفتح فرصة أمام المجتمع الفلسطيني والعالمين العربي

والإسلامي والمجتمع الدولي المتضامن مع فلسطين من أجل إنقاذ التعليم الفلسطيني العربي الإسلامي المسيحي في القدس الشرقية من خطر الأسرلة والمحو اللذين يتهددانه، لا بل وأيضاً حماية وجود هذا التعليم وزيادة الإقبال عليه من الطلبة، والرقبيّ بجودته، وذلك من خلال العمل على التعليم الشامل بمضمونه التحرري، الذي يبني شخصية فلسطينية مستقلة في المدينة، عبر دعم وتصليب عود وإمكانات مدارس الأوقاف الإسلامية والمسيحية، ومدارس الأونروا، وبرامج التعليم غير الرسمي لمنظمات المجتمع المدني، وفي الفضاء الإلكتروني وفي المجتمع المحلي، ومن خلال الأنداد.

## التعليم في إطار الصراع بين الرواية الصهيونية الاسطورية، والحقائق العلمية والتاريخية

يدور الصراع على القدس بين الحفاظ على طابعها العربي-الإسلامي والمسيحي التاريخي أرضاً وفضاءً ومشهداً، وبين تهويدها وأسرلتها، وجعلها عاصمة متوسعة لإسرائيل على حساب الأراضي الفلسطينية. ويدخل الصراع على التعليم في القدس الشرقية في هذا الإطار المشتمل على شقين: يقوم أولهما على محو التعليم الفلسطيني في القدس، ويقوم ثانيهما على إحلال التعليم الصهيوني وروايته حول المدينة، مكانه.

يتجسّد هذا الصراع باللموس في مسارين داخل حقل التعليم، يقوم الأول المتمثل بمحو فلسطنة التعليم في البداية، عبر تدريس منهاج فلسطيني محرف، ويقوم الثاني على إحلال المنهاج الإسرائيلي إحلالاً كاملاً محلّ المنهاج الفلسطيني، حتى المحرّف منه، وهي عملية تكثفت بعد عام 2015.

فيما يتعلق بالمسار الأول، أي مسار تحريف المنهاج الفلسطيني، فقد تصدت لذلك دراسات كثيرة، قامت ببعضها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وكذلك عدد من الباحثين والباحثات، رصدتها رسالة ماجستير صدرت عن جامعة القدس العام الماضي (ذوقان، 2023)، ويمكن إجمال بعض التعديلات التي قامت بها سلطات الاحتلال على المناهج الفلسطينية بشكل مكثف، فيما يأتي:



أولاً: شطب كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتاريخ فلسطين وجغرافيتها وخرائطها. ثانياً، واستبعاداً عن النقطة السابقة: شطب أسماء المدن والقرى والشوارع الفلسطينية واستبدالها بالأسماء العبرية، بما في ذلك «أورشليم» بدل القدس و«يهودا والسامرة» بدل الضفة أو المحافظات الشمالية لفلسطين.

ثالثاً: شطب كل ما يتعلق بنكبة 1948 ونكسة 1967، بما في ذلك أيّ إشارات للاجئي عام 1948، ونازحي عام 1967.

رابعاً: محو أيّ أقسام من المنهاج الفلسطيني تتحدث عن الشهداء والجرحى والأسرى. خامساً: إزالة أي ذكر أو شرح لقرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين، ومحو أي ذكر لتصريح بلفور وما مهد له من قيام دولة يهودية على حساب ترحيل الشعب الفلسطيني.

سادساً: شطب الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي يُستشف منها أية دعوة للشهادة، أو الجهاد، أو الرباط.

يقوم المسار الثاني على سعي الصهيونية لفرض الرواية الصهيونية العامة حول فلسطين عامة بأنها «أرض إسرائيل»، التي تعود تاريخياً إلى «شعب إسرائيل»، الذي يدّعي أنه نُفي منها قبل ثلاثة آلاف عام، فيما استمر في الحفاظ على نقائه العرقي في «الشتات» طيلة هذه السنوات، ويتضمن منهاج «مدنيت إسرائيل»، الذي يتم تعليمه في مدارس القدس الشرقية التابعة للبلدية ووزارة المعارف الإسرائيلية، هذه الأساطير.

بالنسبة للقدس تحديداً، فإن الرواية الصهيونية التي يتم تعليمها في المدارس الإسرائيلية تذهب إلى ما هو أبعد، حيث تعتبر المدينة بمثابة العاصمة التاريخية لـ«الشعب اليهودي» منذ ثلاثة آلاف عام، وأنها المكان المقدس لليهود منذ إنشاء هيكل سليمان فيها. ولهذا تم إعلان القدس منذ احتلال عام 1967، على أنها «العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل»، ولاحقاً أُضيف لمفهوم العاصمة الموحدة أنها أيضاً تمثل «عاصمة لإسرائيل وللشعب اليهودي في

العالم بأسره» (مؤتمر هرتسليا، 2008، ص: 89) وانعكس ذلك أيضًا في منهاج مدنيات إسرائيل سابق الذكر.

فكّ الكاتب الرواية الصهيونية هذه في مؤتمر «نقض الرواية الصهيونية»، الذي عُقد في رام الله عام 2021، ونشر جزءًا من ورقته لذلك المؤتمر في المجلة العربية للعلوم السياسية، بعنوان «الرواية الصهيونية بين الثابت والمتحول» (المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 9، 2024). ويمكن القول هنا بإيجاز إن ادّعاء يهود أوروبا ذوي الأصول الأوروبية، الذين جاؤوا إلى فلسطين منذ القرن التاسع عشر بأنهم يمثلون استمرارًا عرقيًا لليهود، الذين كانوا في فلسطين حتى طردهم الإمبراطور الروماني تيتوس منها عام 71م، هو ادّعاء لا يوجد له أي سند علمي. وبينت ذلك الغالبية العظمى من الدراسات الأكاديمية ذات الصلة، ومن أواخرها دراسات الأكاديمي الإسرائيلي شلومو ساند، والذي أظهر بالدراسة والبرهان أن مقولتي «أرض إسرائيل» و«شعب إسرائيل» هما مقولتان مخترعتان» (ساند، 2010، و2013). كما تدحض الدراسات الأثرية والتاريخية مسألة أي وجود للهيكل، لاسيما من عام 71م فصاعدًا، ولا تجد دراسات فنكلشتاين وهرتسوغ أيّ دلائل تشير إلى وجوده في المكان الذي تدعي الصهيونية وجودها فيه تحت المسجد الأقصى المبارك. (Finkelstein 1997 Herzog and Silberman، 2001).

مع ذلك، تسعى الصهيونية ودولة إسرائيل على فرض هذه الرواية من خلال مناهج التعليم، التي فرضت على فلسطيني الداخل في فلسطين المحتلة عام 1948. أما في القدس الشرقية فإنه يتم تدريس المناهج الصهيونية في المدارس التابعة لبلدية الاحتلال، ووزارة المعارف الإسرائيلية، ومنذ عام 2015 تكثفت المحاولات لإغراء المدارس الخاصة الفلسطينية للانتقال إلى المناهج الصهيونية، ومنذ عام 2019 تم التحوّل من جزرة الإغراء إلى العصا، حيث تم إغلاق مكتب التربية والتعليم الفلسطيني في القدس، ولحق ذلك تهديد ستّ مدارس بضرورة الانتقال إلى المنهاج المحرّف خلال عام، وإلا فإنه سيتم إغلاقها. وتشمل مناهج التعليم الصهيوني دراسة التوراة وتاريخ «الشعب اليهودي»، وتحويل دراسة الدين الإسلامي إلى مادة اختيارية، وفرض تدريس اللغة العبرية، وامتحان البجروت الإسرائيلي



بديلاً عن امتحان التوجيهي الفلسطيني عند انتهاء مرحلة الدراسة الثانوية العامة (معياري)، 2008؛ اغبارية وجراسي، 2021؛ وكبها، 2018).

رغم فرض الرواية الصهيونية على المناهج التعليمية داخل فلسطين المحتلة عام 1948، وجزئياً في القدس الشرقية، فإنه تظل كذلك، أي رواية وحسب. ولعل أولى عناصر قوة فلسطين، أنه لا يمكن تسمية الطروحات العربية المواجهة للأساطير الصهيونية، والتي تعلمها في المدارس والجامعات على أنها «رواية»، حيث إنها تقع في هذه الحالة، في فخ وجود روايتين متصارعتين، كلاهما تتسم بالشرعية، كما يدعي الكتّاب الغربيون وأولئك المحسوبون على اليسار الصهيوني، وبناءً على ذلك يطرحون أنه لا بد من الجسر بين الروايتين من خلال المفاوضات وإيجاد الصيغ المشتركة التي تتضمن تنازلات من الطرفين، وذلك على غرار التذاكي الغربي الذي يطرح تسمية المسجد الأقصى / الحرم القدسي الشريف بـ«الحرم الشريف / جبل الهيكل»، أي على أساس أنه مكان مقدس للطرفين، متناقضاً بذلك مع وثيقة البراق لعام 1930، التي أعدها الغرب بنفسه من خلال عصابة الأمم المتحدة آنذاك، والتي تعتبر المسجد الأقصى / الحرم القدسي الشريف ملكاً خالصاً للمسلمين (وثيقة البراق في الموسوعة التفاعلية حول القضية الفلسطينية).

تفتح هذه الصيغة الباب للتنازل عنها أيضاً لصالح المواقف الصهيونية، كما حصل مع «صفقة القرن» المسماة بـ«خطة السلام من أجل الازدهار»، التي تعاملت تجاوباً مع الرواية الصهيونية مع المسجد الأقصى على أنه المسجد القبلي فقط، فيما اعتبرت بقية مساحة المسجد وساحاته على أنها مكان مقدس لجميع الديانات، مما يتضمن بالتالي جعله مقدساً للمسيحيين أيضاً انطلاقاً من الادعاء الأفنجليكاني بأن زيارة السيد المسيح عليه السلام للمكان وأمره بتنظيفه تكفي للادعاء بقداسته للمسيحيين (Peace for Prosperity Plan، 2020). كما تضمنت صفقة القرن ذكر الـ(13) مكاناً مقدساً لليهود في القدس الشرقية، قامت منظمة عيمق شفیه الإسرائيلية بإعداد دراسة، بينت فيها أن هذه الأماكن كلها هي أماكن مقدسة مخترعة، ولم تكن كذلك عبر التاريخ على الإطلاق (Emek Shaveh، 2020).

أمام هذه الرواية المخترعة، وأماكنها المقدسة المخترعة والسعي لاختراع ارتباط بالمسجد الأقصى المبارك بأنه مكان الهيكل، أو أنه مكان مقدس للمسيحيين أيضًا، كما يدعي الأفنجليكانيون، لا يمكن وضع رواية في مواجهة رواية، ولا مجال سوى لوضع الحقيقة العلمية التاريخية الإنسانية التي تنسف الأساطير بالاستناد إلى التاريخ والآثار ومكتشفاتها أمام الرواية، وبالتالي إلغاء أي حيز للمساومة بين روايتين، كما يريد الغرب والصهيونية، كمدخل للاستحواذ على الحقوق العربية الفلسطينية والإسلامية والمسيحية. وفي السياق التالي، يرد المزيد حول ما فعله ويفعله المجتمع الفلسطيني المقدسي من خلال التعليم، في سبيل حفظ الحقيقة الإنسانية العالمية في مواجهة أساطير الرواية الصهيونية التي تناقض تلك الحقيقة المستندة للعلم ومكتشفاته في فلسطين.

بهذا الاتجاه، وخصوصًا عما ذكر، يمكن الإضافة أنه رغم كثافة الحفريات الصهيونية حوالي المسجد الأقصى المبارك منذ عام 1967 وحتى اليوم، فإنه لم يتم الكشف عن أي آثار للهيكل مطلقًا. في المقابل لم تشكك أي من الدراسات بأن السيد المسيح قد صُلب في القدس، وأنها كانت قبلة المسلمين الأولى وأن مسجدها هو أحد المساجد الثلاثة المقدسة في المرتبة الأولى في الإسلام. هذا ليس إلا مثالًا واحدًا وحسب للحقائق التي يؤكدها العلم في مواجهة الأسطورة.

تكمن المعضلة في هذا الاتجاه في عمل الصهيونية الدؤوب لإحلال روايتها محل الحقيقة الفلسطينية العربية الإسلامية والمسيحية، المستقاة من العلم ونتائج الأبحاث العلمية، وذلك من خلال التعليم، وكجزء من مسار إحلال أقوام محل شعب ذي أصول تاريخية عريقة تنتمي إلى الأمتين العربية والإسلامية هو الشعب الفلسطيني. والتحدي الأكبر الماثل أمام الأمة العربية يتمثل في أن هذه الرواية الصهيونية يجري تنفيذها تباعًا على الأرض، كما تجدها آذانًا مُصغية في الغرب لا تقتصر على التوجهات الأفنجليكانية، بل تتعدى ذلك إلى الغرب كله الذي يطرح تقاسم القدس الشرقية ومسجدها الأقصى بين الجانبين.

رغم ذلك، لم تنجح الرواية الصهيونية في فرض نفسها على الفلسطيني المتعلم في المدارس



والمؤسسات التي تتبنى مناهج الاحتلال، ويعود ذلك لتهافت هذه الرواية أولاً، وإلى كفاية ما يتعلمه الشباب من خلال قمع الاحتلال لهم. وثانياً لنقض الأوهام التي يحاول الاحتلال زرعها في أذهانهم في غرف الصف، وثالثاً: هناك الدور الرائد في تعزيز الحقيقة العلمية الفلسطينية العربية الإسلامية المسيحية لمدارس مديرية التربية والتعليم، ومدارس الأوقاف الإسلامية والمسيحية (رغم التحديات التي تواجهها)، ومدارس أونروا، والبرامج التعليمية لمنظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي وتعليم الأنداد، وفي الفضاء الإلكتروني، وكذلك التعلم الذي يتم خلال الهبّات ضد الاحتلال. كل ذلك يقوض رواية الاحتلال الاستيطاني الاستعماري التي تروّج من خلال المناهج المفروضة.

في هذا الإطار، تتطرق الأقسام اللاحقة لهذه الورقة إلى مسارات فرض الرواية الصهيونية من خلال التعليم، والرودود الفلسطينية والعربية والإسلامية على ذلك باتجاه تعزيز الحقيقة العلمية العربية الإسلامية المسيحية وتعزيز الصمود، وحفظ الهوية العربية الإسلامية المسيحية لفلسطين، وبعض من النجاحات في هذا المجال، وتنتهي الورقة باقتراحات من أجل العمل عليها.

## **تطورات محاولة فرض الرواية الصهيونية على التعليم في القدس الشرقية بعد عام 1967: الخطوط العامة والمراحل**

بدأ الاحتلال محاولاته لأسرلة التعليم في القدس الشرقية منذ وطأت قدماه أرضها في حزيران من عام 1967، وتم ذلك بإصدار قرار بإلغاء المضمون العربي للتعليم في القدس الشرقية عبر إلغاء قانون التربية والتعليم الأردني رقم 16 لعام 1964، والاستيلاء على الأبنية المدرسية، وإغلاق مكتب التربية والتعليم ومحاولة فرض المنهاج الإسرائيلي البديل للمنهاج العربي الإسلامي، والإلتحاق لوزارة المعارف الإسرائيلية. وعلى الفور تصدّت إدارات المدارس الفلسطينية في القدس لهذا القرار، عبر إضراب المعلمين بقيادة لجنة المعلمين السرية 1967-1968. وفي ذات الوقت أحجم التلاميذ الفلسطينيون عن الانخراط في المدارس التي ترعاها بلدية الاحتلال ووزارة معارفه، وهو ما دفع سلطات الاحتلال للقيام بتغيير

المسار خلال الفترة من 1974 و1981، حيث تمّت إعادة العمل بالمنهاج الأردني بالتدرّج من قبل الاحتلال برضوخ منه، بدءاً من المدارس الابتدائية، ولكنه أصرّ في المقابل على إضافة منهاج المدنيات الإسرائيلية، واللغة العبرية وشطب الإشارات للقضايا التي تؤكد الطابع العربي الإسلامي والمسيحي والفلسطيني للقدس من المنهاج الأردني، الذي كان يُدرّس في مدارس القدس، واستمرّ هذا الحال حتى عام 2000.

وخلال الفترة من سنة 2000 إلى 2004، سرى تدريس المنهاج الفلسطيني في مدارس القدس، والذي يؤكد على طابعها العربي الإسلامي والمسيحي الفلسطيني، بدءاً بالابتدائية ثم الثانوية. ولكن ذلك لم يكن سوى لفترة محدودة سرعان ما تراجع الاحتلال عنها. وفي نفس الفترة تمّ إطلاق خطة «القدس الكبرى 2000: القدس 2020»، التي تضمنت فيما تضمنت تشجيع المدارس في القدس الشرقية على الانتقال إلى المنهاج الإسرائيلي، وعلى المنوال ذاته فعلت خطة عام 2014 ذات الرقم 1775 التي جاءت معنونة بـ«برنامج لتعزيز الأمن الشخصي والتنمية الاقتصادية الاجتماعية» بموازنة مقدارها 200 مليون شيكل للأعوام 2014-2018. وفي عام 2018 جاء القرار الحكومي الإسرائيلي رقم 3790 بمناسبة يوم القدس في 13/5/2018 بموازنة مقدارها 2,3 مليار شيكل لمدة خمس سنوات، منها 445 مليون شيكل للتعليم (تقريباً 131 مليون دولار)، بمعدل 89 مليون شيكل سنوياً لدعم اعتماد المنهاج الإسرائيلي في مدارس القدس الشرقية وامتحان البجروت، وبناء مدارس واستئجار مقرات لأخرى وتعزيز تعليم اللغة العبرية من مرحلة الروضة والتعليم التكنولوجي والنشاطات اللا منهجية. كل ذلك من أجل إنهاء الطابع العربي الإسلامي المسيحي للتعليم في القدس الشرقية، مقابل تعزيز الدمج لقطاعات هاشمية في سوق العمل الإسرائيلي (بدوي، 2021).

واستكملت العملية عام 2019 بإغلاق مديرية التربية والتعليم الفلسطينية، وتلاها حملة لمنع تدريس المنهاج الفلسطيني ومنح فرصة لمدة عام لستّ مدارس فلسطينية لتعديل أوضاعها وفق ذلك، وإلا فسيتم إغلاقها كما ذكر. وهذا تمّ إحكام الطوق باتجاه الخنق الكامل للتعليم العربي والإسلامي في المدينة. وأتت خطة 2024-2028 بقيمة 302 مليار





شيكل لتعزيز التعليم المؤسّرل في المدينة، حيث نصّت بشأن التعليم على زيادة عدد الطلبة المنخرطين في المدارس التي تعلّم المنهاج الإسرائيلي، وتأهيل الشباب مهنيًا من خلال دورات تدريبية من أجل الانخراط في قطاع التكنولوجيا الإسرائيلي ورفع مستوى تعليم اللغة العبرية من خلال تأهيل المدرّسين للقيام بذلك. ويشرف على تنفيذ الخطة وزارات المالية والقدس والتراث والتربية والتعليم، ورُصد لبند التعليم 800 مليون شيكل لمدة الأعوام الخمسة من 2024-2028، أي ما يساوي ربع موازنة الخطة كلها، هذا فيما خصّصت بقية الموازنة للتطوير الاقتصادي، ولمشاريع البنية التحتية والتخطيط والخدمات الصحية وغيرها وتعزيز الأمن الشخصي، وزيادة عدد مراكز الشرطة وعدد شرطيتها في القدس الشرقية، وتطوير المبادرات المحلية، وبرامج الترفيه والثقافة (سالم، شتاء 2024، ص: 177).

رافقت مناقشة خطة 2024-2028 وإقرارها عمليات تأجيل من قبل الحكومة الإسرائيلية جراء تحفظات قدمها وزير المالية بتسلئيل سموتريتش. وضعت الحكومة الإسرائيلية الخطة على جدول أعمالها للإقرار في أيار من عام 2023، ولكن الوزير سموتريتش اعترض على تخصيص الخطة مبلغًا قيمته (200) مليون شيكل كان مخصّصًا لتسهيل قبول وإعداد الطلبة الفلسطينيين للدراسة في الجامعات والكليات الإسرائيلية من خلال سنة تحضيرية، ورأى سموتريتش أن الطلبة الفلسطينيين يُنشئون «خلايا للتطرف في الجامعات والكليات الإسرائيلية، وهي خلايا تتطلب التفكيك» كما ادّعى.

بناءً على ذلك الموقف، تم تجميد الخطة، وفي آب/ أغسطس من العام ذاته، أعاد سموتريتش إطلاق الخطة بعد أن حوّل مبلغ الـ(200) مليون شيكل من الجامعات والكليات الإسرائيلية إلى برامج تدريبية مهنية لإعداد الشباب الفلسطيني المقدسي للانخراط في القطاعات عالية الإنتاجية من الاقتصاد الإسرائيلي (سالم، شتاء 2024، ص: 175-176)، مثّل: موقف سموتريتش هذا نظرة مفرطة في العنصرية ترى الفلسطيني غير صالح للتعليم العالي، وترفض الفلسطنة من منظور أمني يعتبر الفلسطنة تطرفًا، وتعمل لدمج الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي وفق حاجات هذا الأخير وحسب، ودون أي اعتبار لكيونة الفلسطيني وإنسانيته ومتطلبات تطوره اقتصاده. عوضًا عن ذلك تمثل خطة 2024-2028

في شقها المتعلق بالتعليم محاولةً إضافيةً لمحو التعليم الفلسطيني، وإحلال التعليم الصهيوني مكانه في مدارس القدس الشرقية. ويتسق ذلك مع خطة الحسم التي نشرها سمو تريتش عام 2017، والتي تخيّر الفلسطينيين بين ثلاثة خيارات هي: الولاء للدولة الصهيونية، أو الرحيل، أو المقاومة التي يترتب عنها قتل من يقوم بها (Smotrich, 2017).

ترافق كل ما سبق مع التعليم غير المدرسي لتعزيز أسرلة المدينة وإنهاء مظاهر فلسطينيتها، حيث تم تغيير أسماء الشوارع والحارات، فالشيخ جراح أصبحت تسمى توبلر، وأرض السمار أصبحت ميدان بارليف، وطريق الواد المؤدي إلى المسجد الأقصى أصبح يسمى بـ«شاعر هجاي»، يتوسطه «ميدان هجفورا» ومعناه الأبطال، قبالة مدخل باب الأسباط، وباب العامود أصبح اسمه هدار وهداس وهكذا، وتطلق الصناديق الصوتية في الباصات العربية بإجبار من وزارة المواصلات الإسرائيلية أسماء عبرية على الشوارع أثناء سيرها، وتحمل شارات الشوارع نفس الأسماء. أي إن هنالك عملية كاملة جارية لنزع الطابع العربي الإسلامي المسيحي للقدس إقليماً وفضاءً ومشهداً. ومع ترافق ذلك كله مع الحملة الاستيطانية المستعرة في كل أنحاء المدينة وتكثيف الاعتداءات على الأماكن الإسلامية والمسيحية في المدينة، فإن ذلك كله يؤسس فقط للمزيد من صواعق للعنف والتفجير، وتعزيز مخططات تهجير الفلسطينيين المقدسين من مدينتهم.

## الرؤية الإسرائيلية الإجمالية لقطاع التعليم في القدس

وهكذا، تقوم الرؤية الإسرائيلية الإجمالية للتعليم في القدس على جعل القدس تصبح حاضرة التعليم المركزية في دولة إسرائيل وإلغاء ومحو التعليم العربي الفلسطيني وإحلال مناهج إسرائيلية بديلة بشكل كامل.

تؤدي هذه الرؤية في حال النجاح الكامل في تطبيقها إلى خلق تعليم مغرب عن شباب فلسطين المقدسين، مما يعزّز التسرب من المدارس والتوجه للعنف أو الهجرة، كما يؤدي إلى نشوء مجموعة هامشية متمقدسة ذات هوية محلية منفصلة عن فلسطينيتها وعروبته من أولئك الذين ينخرطون في النظام التعليمي الإسرائيلي لصالح هوية مقدسية موهومة



قابلة للتكيف مع واقع السيطرة الاستعمارية الاستيطانية ولا تشكل عاملاً أمنياً مهددًا لهذه السيطرة، ومؤهلة للانخراط في المواقع الدنيا من الاقتصاد الإسرائيلي التي انتقل اليهود إلى مواقع أعلى منها، وفي أن تستخدم لمدّ جسور التطبيع الإسرائيلي مع العالم العربي- كما ترمي له مخططات الاحتلال المعلنة، على ضوء إتقانها للغة العبرية.

## الأهداف الصهيونية بشأن التعليم في القدس الشرقية

في ضوء ما تقدم، تتلخص الأهداف الصهيونية بشأن التعليم في القدس الشرقية فيما يلي:

- المحو الكامل للتعليم العربي الإسلامي المسيحي عن القدس، وإحلال التعليم الصهيوني مكانه.

- طمس الهوية الوطنية للطلبة، تغييب الوعي، تبيد الثقافة الوطنية والعربية وتعزيز عملية التجهيل بها.

- العمل على خلق شخصية مقدسية منفصلة عن فلسطينيتها (التمقدس) من فئات هامشية تقبل لنفسها ذلك.

- تأهيل كفاءات للعمل في القطاعات الدنيا من الاقتصاد الإسرائيلي.

- إثارة وهم الأسرة ولكن دون «منح حقوق متساوية»، وهي سياسة مرت بمرحلتين بدأت بالدمج في هامش السوق الإسرائيلية، وانتهت في السنوات الأخيرة إلى التشغيل كمكرمة من السيّد.

- التوظيف في التطبيع مع العالم العربي.

يترتب عن ذلك جعل التعليم غير جاذب لغالبية الشباب الفلسطيني ذي التوجّه الوطني العروبي، مما يزيد اتّساع نطاق الجهل والأمية والبطالة والتوجه إلى العنف والهجرة.

لم تتحقق هذه الأهداف لأسباب سبق ذكرها، كما أن جشع الاستيطان الاستعماري في القدس وما يترتب عنه من مصادرة الأراضي، وهدم البيوت، ومنع إقرار المخططات الهيكلية، واقتحام المدارس واعتقال الطلبة، وقتلهم وامتهان كرامتهم على الحواجز

وإيقافهم على مداخل البلدة القديمة وغيرها لتفتيش الحقائق وتدقيق الهويات. كل ذلك كان ولا زال كفيلاً بتبديد ما يتم تعليمه للأجيال الشابة من روايات صهيونية في المدارس التابعة للاحتلال.

## الوسائل والآليات الصهيونية والفلسطينية العربية البديلة لحماية التعليم في القدس

اعتمدت آليات ووسائل تشمل القوة الفظة كالاقتالات وهدم المدارس، والقوة الناعمة (الإغراءات المالية وفي فتح مجالات العمل، وخصخصة التعليم....)، علمًا بأن آليات القوة الناعمة لم تؤثر سوى على عدد محدود نظرًا لسطوة الاحتلال وانتشار عمليات الاستيطان الاستعماري واعتداءات المستعمرين وعمليات هدم البيوت وسحب الهويات في كل أنحاء المدينة كما تقدم. وشملت الآليات المستعملة في مجال التعليم ما يلي:

في مجال الآليات والوسائل لخلق تعليم صهيوني شامل في القدس الشرقية تستخدم الصهيونية سلسلة مركبة من الأدوات، تشمل مؤسسات التعليم الرسمي من مدارس وجامعات وكليات، وغير الرسمي، وذلك من خلال النشاطات اللاصفية، ونشاطات المراكز التابعة للاحتلال مثل المراكز الجماهيرية، ومركز ماطي لريادة المشاريع، ومركز بيبي للثقافة والفنون وغيرهما من المراكز. كما تستخدم الصهيونية الفضاء المجتمعي الجديد من خلال البرامج الإلكترونية الموجهة، وتستخدم وسائل الإعلام، والأهم هو فرض التعليم الصهيوني من خلال الوقائع التي تخلقها على الأرض والتي تعطي المواقع الفلسطينية السابقة معالم جديدة وأسماء جديدة تلغي الأسماء الفلسطينية العربية السابقة لتتعرف الأجيال الفلسطينية الجديدة على هذه الأسماء من خلال شواخص الشوارع، والصناديق الصوتية في وسائل المواصلات، ووسائل الإعلام.

في المقابل، يجري التعليم الفلسطيني لتعزيز الحقيقة العلمية الفلسطينية والعربية من خلال المدارس والجامعات الفلسطينية، لاسيما جامعة القدس عبر برامجها التعليمية، وكذلك مراكزها المنتشرة في كل أنحاء المدينة، وكذلك من خلال الفضاء الإلكتروني،



ومنظمات المجتمع المدني، والعائلة، ومجالس أولياء الأمور في المدارس الذين يلعبون دوراً مهماً في هذا المجال، بمن فيهم لجان أولياء الأمور في المدارس التابعة للاحتلال. كما يلعب المجتمع الفلسطيني في بقية أجزائه دوراً في تعزيز التعليم العربي الفلسطيني من خلال علاقات الأنداد والأصحاب، والنشاطات المجتمعية، كذلك هنالك أيضاً البرامج التعليمية للوكالات العربية والإسلامية والفلسطينية التي تعمل في القدس، وفوق كل ذلك تتعلم الأجيال المقدسية من خلال الهبّات والاحتجاجات ضد سياسات الاستيطان الاقتلاعي الإحلالي للسيطرة على مواقع القدس والمسجد الأقصى المبارك، وأدت هذه المكونات كلها إلى نشوء تعليم فلسطيني مقاوم يحافظ على الهوية الفلسطينية العربية الإسلامية المسيحية الأصيلة والصمود وتثبيت الوجود، مما حال دون تنفيذ برامج الاحتلال في أسرلة التعليم في القدس.

وفيما يلي عرض مكثف لبعض الوسائل التي تستخدم لفرض الرواية الصهيونية المختلقة، لاسيما من خلال التعليم الرسمي، ويليها عرض موجز للرؤية الفلسطينية والعربية لحماية التعليم في القدس، وما تم عمله، والفجوات والنواقص التي لا زالت قائمة.

بالاستناد إلى الخطط الصهيونية للقدس الشرقية، تستخدم الصهيونية عدداً من الوسائل لتعزيز الرواية الصهيونية، تشمل توسيع المدارس التابعة لوزارة المعارف والبلدية وتقديم كل الوسائل والدعم لها، جنباً إلى جنب مع العمل على إغراء المدارس الخاصة للانتقال إلى المنهاج الإسرائيلي، مقابل التضييق على مدارس مديرية التربية والتعليم الفلسطينية، ومنع توسيعها، وهدم بعضها أو جزء منها، وعدم الاعتراف بأخرى، وممارسة الاقترحات لها والتضييق على طلابها ومعلميها وإداراتها واعتقالهم، وضرهم وإطلاق النار عليهم. فضلاً عن التضييق المكثف على حركة الطلبة والمعلمين على أبواب البلدة القديمة. وعدم الترخيص لبعض المدارس، وفرض الضرائب الباهظة عليها، وإغلاق من لا يلتزم بالتوجهات الإسرائيلية منها، وتعقيد حركة ما يوازي العشرين بالمئة من الطلبة والمعلمين بين مناطق القدس الواقعة داخل جدار الفصل العنصري ومناطقها القائمة خلف هذا الجدار كمخيم شعفاط وكفر عقب.

وتتضمن الوسائل المعتمدة إسرائيليًا، تشغيل الخريجين الفلسطينيين المقدسيين في سوق العمل الإسرائيلي، لاسيما الخريجين الذين يعرفون اللغة العبرية في مجالات عمل الطبقة الوسطى كالصيدلة والطب والهندسة والحاضنات التكنولوجية، وذلك بديلاً عن توظيف طاقاتهم في بناء الاقتصاد الفلسطيني في القدس والضفة، وفتح أبواب الجامعة العبرية والكليات الإسرائيلية في القدس لقبول الطلبة المقدسيين، وذلك إلى حين قرّر وزير المالية سموتريتش وقف تمويل تسهيلات انتساب «الفلسطينيين المتطرفين»، كما سمّاهم في الجامعات الإسرائيلية وتوجيههم إلى برامج تدريب مهني كما ورد أعلاه. مقابل ذلك استمر الاحتلال في عدم الاعتراف بجامعة القدس لأنه لا يريد تعليمًا فلسطينيًا في المدينة.

يُضاف إلى ذلك التمييز ضمن سياسة «فرق تسد» بين مدارس الأوقاف الإسلامية ومديرية التربية والتعليم، والتضييق عليها، وبين المدارس الخاصة على شتى أنواعها عبر تقديم إجراءات مالية وتسهيلات للانضمام إلى المنهاج الإسرائيلي. هذا فيما يتم السعي في الوقت ذاته للإلغاء وجود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) ومدارسها في المدينة، وتعزيز الخصخصة في التعليم عبر تشجيع مدارس المقاولات، وتشجيع ودعم إقامة مؤسسات تدرب وتؤهل الخريجين المقدسيين للعمل في السوق الإسرائيلية لإنشاء مشاريع متعاقدة من الباطن مع هذا السوق.

وقد ترتب على هذه السياسات تسرب أكثر من (30%) من الطلبة قبل الوصول إلى المرحلة الثانوية نتيجة رفضهم هم وأهاليهم للنظام التعليمي الإسرائيلي، وترافق معها منع 20% من التلاميذ من التوجه المنتظم لمدارسهم في القدس، مما يعزز التجهيل، والبطالة والتوجه للعنف والهجرة. وفي المقابل اتّجه أكثر من نصف التلاميذ إلى المدارس التابعة للبلدية ووزارة المعارف، ومدارس المقاولات التابعة لها، وقسم للمدارس الخاصة، التي يتلقى بعضها الدعم الإسرائيلي مقابل إدخال اللغة العبرية والمنهاج الإسرائيلي، وهذه النسبة مضللة، إذ إنها لا تمثل نصف تلاميذ القدس بل أقل من ذلك بكثير، إذ إنها تتجاهل واقع تسرب ما يزيد على (30%) من الطلبة، ومنع (20%) يقطنون وراء الجدار من الالتحاق بمدارسهم.



في المقابل، انحصر التعليم الفلسطيني الرسمي في مدارس مديريةية التعليم الفلسطيني ومدارس وكالة الغوث وبعض مدارس الأوقاف التي يمنع الاحتلال توسيعها، مما يحدّ من قدرتها على استيعاب الطلبة المتسربين، وكذلك الطلبة الذين يقطنون خلف الجدار. كما أن استهداف الاحتلال لهذه المدارس يؤدي إلى تعزيز التسرب منها وزيادة البطالة والتوجّه للعنف والهجرة. ويعزز هذه الظواهر عدم قدرة هذه المدارس نتيجة التقييدات الاحتلالية على تقديم الخدمات التعليمية الكافية نتيجة إجراءات الاحتلال، مما يجعلها تصبح غير جذابة، وهو ما يستدعي خطة شاملة لإنقاذ هذه المدارس من أجل حفظ التعليم العربي في المدينة ومنع التسرب والبطالة والهجرة.

هذا وتقوم مدارس الاحتلال بتوجيه آلاف من خريجها إلى الجامعة العبرية والجامعة الإسرائيلية المفتوحة والمعاهد المتوسطة المنتشرة في غرب المدينة، وذلك رغم قرار سموتريتش بالتوقف عن دعم برامج التحاق الشباب الفلسطيني في هذه الجامعات والكليات.

رغم كل ما تقدم، لم تحقق دولة الاحتلال طمس الهوية الوطنية الفلسطينية والعربية القومية لمسلمي ومسيحيي القدس الشرقية، ولم تفتّ من عضد صمودهم وإصرارهم على البقاء والثبات في المدينة، وتعزيز التعليم الفلسطيني العربي فيها بكل الوسائل وعبر كل القنوات الرسمية وغير الرسمية. ومن جهة أخرى، فإن الموازنات التي ترصدها دولة الاحتلال لأسرلة التعليم في القدس الشرقية لا تجدي نفعاً في تحقيق ذلك ويضيع أثرها هباءً منثوراً في ضوء جشع الاحتلال الاستيطاني الاستعماري وسعيه لمحو الهوية الوطنية الفلسطينية محوًا كاملاً من خلال التعليم.

على أية حال، فإن المبالغ التي يصرفها الاحتلال على التعليم في القدس الشرقية لا تساوي إلا شروى نقيير بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي وبمقاييس ما يصرف على مدارس القدس الغربية، وهذا الصرف المالي موجّه إلى العالم بشكل خاص لعرض صورة كاذبة، وكأن الاحتلال يلتزم بالمواثيق الدولية التي تجبر القوة القائمة بالاحتلال على رعاية الحياة اليومية

للشعب الخاضع للاحتلال، فيما تقوم إسرائيل بذلك في حقل العلاقات العامة وحسب، فيما تسعى موازاتها للتعليم لا لرعاية الخاضعين للاحتلال بل لمحاولة أسرلة هويتهم، أو على الأقل لخلق هوية مقدسية محلية محايدة منفصلة عن فلسطينيتها وقابلة للتكيف مع نظام السيطرة الصهيوني. والأهم من ذلك التعامل مع الفلسطينيين على أن وجودهم في هذه البلاد هو وجود طارئ ومؤقت إلى حين إتمام الطرد والتهجير من البلاد. تفيد هذه الصورة بأن التعليم الفلسطيني العربي المسيحي الإسلامي في القدس الشرقية يواجه خطر الأسرلة ومحو طابعه التاريخي، كما يواجه خطر الاندثار عبر الطرد والتهجير من البلاد، ولكنها تبين من جهة أخرى أن هناك فرصة أمام العالم العربي للحماية وتثبيت التعليم العربي في المدينة وحسب، ولكن أيضاً للنهوض به على المستوى المدرسي والجامعي، والرسمي وغير الرسمي، لكي ينتج قامات عربية فلسطينية حرة مبدعة تسهم في تطور المعرفة محلياً وعالمياً.

## الإنجازات الفلسطينية والعربية والإسلامية لحماية التعليم في القدس وتعزيز الصمود والهوية

قامت المكونات الفلسطينية والعربية والإسلامية الرسمية والشعبية كحكومات ووكالات وصناديق تمويل ومنظمات مجتمع مدني ومحلي، ولا تزال، بجهود تحتاج إلى بحث خاص من أجل تعزيز التعليم العربي الإسلامي والمسيحي في القدس الشرقية وحمايته والحفاظ عليه، وشمل ذلك بناء مدارس وترميم أخرى وإضافة صفوف مدرسية ومدارس مهنية وبرامج التعليم اللامنهجي، وأخرى لدعم التعليم اللارسمي الذي تقوم به المؤسسات الأهلية، ودعم بقاء مدارس الأونروا، وبناء روضات وصرف الاحتياجات التشغيلية، وهكذا. كما شملت الإنجازات الدعم السياسي والدبلوماسي للحفاظ على التعليم العربي في القدس الشرقية من خلال وكالات الأمم المتحدة والمحافل الدولية المختلفة، مثل منظمة اليونسكو وغيرها، مما يحتاج إلى مسح شامل يتم تضمينه في تقرير خاص. ومن جهة أخرى، لا زال هنالك الكثير من النواقص والثغرات التي رصدتها الخطط الفلسطينية المتعلقة بالقدس التي يتم إجمالها باقتضاب في القسم التالي.





## النواقص القائمة في قطاع التعليم في القدس الشرقية: ملخص للدراسات والخطط ذات العلاقة

تتمثل النواقص القائمة حتى الآن في قطاع التعليم لتعزيز الحقيقة والصمود والهوية في القدس الشرقية في الآتي:

- وجود مدارس صغيرة في مبانٍ غير مناسبة ودون ساحات وقاعات ومختبرات وحواسيب كافية ومكتبات ونقص (2200) غرفة صفية و(400) روضة أطفال، حسب الخطة القطاعية للقدس 2018-2022.

- عدم وجود مدارس متكاملة من الصف الأول وحتى صف الثاني عشر.

- نقص في وحدات التعليم المهني والتكنولوجي ومدارسهما.

- غياب مرجعية موحدة للتعليم المدرسي في المدينة.

وقد واجهت كل من الإستراتيجية القطاعية والخطة العنقودية هذه النواقص وطرحت مشاريع وموازنات لمعالجتها يجب العودة إليها. كما قدمت للمؤتمر الخاص بالقدس الذي عقد في مقر جامعة الدول العربية عام 2023، دراسة من دولة فلسطين بعنوان «القدس... المستقبل: إطار التدخلات التنموية وتعزيز الصمود في القدس الشريف 2023-2025»، وفي مجال التعليم تطالب الخطة برصد مبلغ (145,150,000) دولار لتغطية (16) مشروعًا في إطار خمسة تدخلات، هي:

- (1) إنشاء صندوق حماية التعليم في القدس الشريف.
- (2) بناء مدارس ومرافق تعليمية والاستثمار في التوسع الرأسي لإضافة غرف صفية.
- (3) تحسين البيئة التعليمية للمدارس ضمن الإطار الوطني.
- (4) زيادة الاستثمار في التعليم المهني والتقني في القدس الشريف.
- (5) التركيز على قطاع الطفولة المبكرة ورياض الأطفال.

الرؤى نحو تعزيز التعليم المؤكد على الحقيقة والمعزز للصمود والهوية الوطنية الرؤية العامة «مجتمع فلسطيني يمتلك القيم والعلم والثقافة والتكنولوجيا لإنتاج المعرفة وتوظيفها في التحرر والتنمية» (رؤية الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2017-2022)».

القدس: رؤية مقترحة من هذه الورقة: «تعليم وطني فلسطيني نوعي تحرري يطور الرأس مال البشري والاجتماعي في القدس، ويبني شخصيات وطنية مستقلة قادرة على مواجهة عملية الأسرلة، والتجهيل والتسرب، ويعمق الهوية الوطنية من خلال رفع مستوى التعليم الفلسطيني وحماية وتنمية وجوده في المدينة، مؤسسات ومعلمين وطلبة وبنية تحتية ومنهجاً موحداً بقيادة هيئة تضم مختلف مرجعيات التعليم الفلسطيني في القدس وتنسق عملها مديرية التربية والتعليم مع الحفاظ على الحق في التنوع داخل الإطار الوطني، ويوفر حياة كريمة للخرميين عبر تشغيل ملائم».

تستوحي الرؤية الإرادة والوسائل لنجاحها من تجارب سابقة للنجاح بشأن التعليم العربي الفلسطيني في القدس، ومن هذه التجارب إضراب 1967-1968 ونجاحه، مما يعني إمكانية تكرار التجربة مع ملاءمتها مع الواقع الحالي الجديد. ونشوء هيئة وطنية عام 2011 للحفاظ على المناهج الوطنية في القدس، شملت فعاليات المدنية ولجان أولياء الأمور واتحادات الطلبة والمعلمين، وقدرة لجان أولياء الأمور في منع فرض المناهج المحرّفة على المدارس التابعة للمعارف والبلدية الإسرائيلية، وهي تجربة تستأهل البناء عليها، ومدرسة إطرارات المطاط الصامدة في الخان الأحمر.

أدت هذه المبادرات وغيرها إلى حفظ الثقافة الوطنية، وساهمت العائلة وعلاقات الأنداد والهبات الوطنية كبدايل عززت هذه الهوية وزادت من ثبات الفلسطيني في وطنه وحمته الحقيقة الفلسطينية العربية الإسلامية المسيحية المتسقة مع العلم من الاندثار. والمفارقة التي وردت الإشارة إليها، هي أن ما يقوم به الاحتلال على الأرض من عمليات تهويد وأسرلة يفسد بشكل كامل كل ما يحاول القيام به من خلال القوة الناعمة ومنها التعليم لخلق أسرلة موهومة أو شخصية مقدسية منفصلة عن فلسطينيتها وقابلة كما يتوهم بالحكم الإسرائيلي.



عوضًا عن ذلك يجب الإشارة إلى أن المبالغ التافهة التي يرصدها الاحتلال لتطوير التعليم في القدس الشرقية والتي لا تتجاوز (90) إلى (100) مليون شيكل (حوالي 30-35 مليون دولار)، تكفي فقط في علاقات إسرائيل الدولية لإثارة وهم لدى العالم وكأن إسرائيل تهتم بمعيشة الفلسطينيين، بما في ذلك تعليمهم في القدس، ولكن هذه المبالغ لا تغطي سوى النزر اليسير من احتياجات التعليم في القدس، مما يعني أن هنالك فرصة حقيقية لحماية التعليم العربي الإسلامي والمسيحي في القدس إذا ما توفرت الإرادة والمصادر المالية اللازمة والخطط الناجعة لتحقيق ذلك.

وفيما يلي عدد من الاقتراحات العاجلة المستقاة من الخطط الفلسطينية للتعليم في القدس، وتكثيفها هنا لا يلغي الحاجة لتلبية كل متطلبات تطوير التعليم في القدس الواردة في تلك الخطط ومنها الخطط الإستراتيجية القطاعية والعنقودية (نظر المراجع)، وخطة وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ومديرية التربية والتعليم في القدس، وورقة التدخلات سابقة الذكر التي قدمت من دولة فلسطين إلى مؤتمر جامعة الدول العربية الخاص بالقدس.

## **اقتراحات للدعم العاجل لتعزيز التعليم الهادف لحماية الحقيقة وتعزيز الصمود والهوية العربية الإسلامية المسيحية للقدس وفلسطينيينها كما ورد في الخطط ذات العلاقة**

- تطوير صندوق مستقل وشفاف لدعم التعليم في القدس.
- إنشاء شبكة لحماية التعليم الهادف لتعزيز الحقيقة والهوية والصمود، تشمل جهات التعليم الرسمي وغير الرسمي في فلسطين، ووكالات دعم قطاع التعليم الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية.
- تقوية التعليم المهني والتكنولوجي وتوسيع فروعها من خلال إنشاء أربع مدارس جديدة في هذا المجال.
- إنشاء مدرسة للطلبة الموهوبين.
- إنشاء مدرسة جديدة لذوي الاحتياجات الخاصة.

- توفير 2200 غرفة صفية، مع البدء بالمواقع المهددة بالترحيل والاقْتلاع والحدار.
  - الحفاظ على مدارس الأوقاف ودعمها ماليًا وفي كل المحافل من أجل حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة وحماية طابعها الحضاري التاريخي.
  - الحفاظ على الأونروا ومدارسها من الإغلاق في المدينة.
  - توعية المدارس وجامعة القدس مع مؤسسات تعليمية وجامعات عربية.
  - دعم برامج لجامعة القدس لتدريب المعلمين وحفظ التراث وتطوير السياحة، ودعم برامج تعليم مهني متخصص، تطرحها جامعة القدس لجذب الطلاب الراغبين في التعلم بالكليات الإسرائيلية.
  - دعم مراكز الخدمات المجتمعية التي تقدم خدمات قانونية ومجتمعية وشبابية للمقدسيين.
  - دعم نشاطات تراثية تعزز الرواية الوطنية بين الشباب المقدسي.
  - إنشاء مركز الاقتصاد الدائري في جامعة القدس، والذي سيعمل على تأهيل قطاعات الأعمال المقدسي بمجالات تعزيز كفاءة الموارد ودعم القدرة التنافسية.
  - تطوير برامج ونشاطات توعوية في كل مدارس المدينة تهدف لتعزيز الهوية والرواية الفلسطينية، والتعريف بالتراث العربي الإسلامي والمسيحي للمدينة.
  - تنمية سوق العمل المقدسي لجعله قادرًا على استيعاب خريجي المدارس والجامعات.
  - تطوير برامج شاملة للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد.
- يرأي الباحث، فإنه رغم الأهمية الكبيرة لهذه البرامج والوسائل واردة الذكر، والتي من الضروري تليتها، فإنها في المقابل لا تكفي من أجل بناء التعليم الوطني في القدس في مواجهة ما يقوم به الاحتلال من أسرلة وإعداد للطرد والتهجير، بل لا بد من إضافة عناصر نوعية إليها. فالنهوض بالتعليم الفلسطيني في القدس لا يتعلق فقط بإعداد خطط تقنية



والسعي لاجتذاب التمويل لها وحسب، وكأن فلسطين دولة مستقلة تعيش حالة استقرار وتستطيع التخطيط وتنفيذ الخطط بمجرد توفر التمويل. وإذ إن الأمر ليس كذلك، يكون من اللازم الاهتمام بنوعية ومحتوى التعليم في القدس الشرقية، بما يجعل مضمونه تحريراً. بمعنى آخر إذ قد لا يتمكن التعليم الفلسطيني في القدس من توفير الموازنات اللازمة، فإنه يمكن أن يستعاض عن ذلك بعنصر قوة مهم يتعلّق بجعل التعليم تحريراً يبيّن القدرة على التفكير النقدي بديلاً عن الحفظ والاستظهار والتعليم البنكي، كما سمّاه فريري (فريري، 1995)، ويطور الشخصية المستقلة للحرّة للشباب الفلسطيني عبر الحوار والمشاركة والتعلم المتبادل بين العلم والطلبة وبين الطلبة ذاتهم، يتطلب ذلك تضافر الجهود لتعزيز التعليم الشامل لحماية الحقيقة وتعزيز الصمود والهوية الوطنية، بما يشمل البرامج التعليمية الرسمية، والمجتمعية، وللمؤسسات المجتمع المدني، ومنها المؤسسات المهتمة بالتعليم وحقوق الإنسان والمواطنة خاصة، وفي الفضاء المجتمعي الجديد.

### خاتمة: من محو التعليم إلى تحريره كأحد روافع التحرر

بيّنت هذه الورقة المكثفة أن هنالك فرصة متوفرة لتطوير التعليم الشامل النوعي، والذي يخلق شخصية مستقلة حرّة للشباب في القدس الشرقية من خلال كل القنوات الرسمية وغير الرسمية، التعليمية والمجتمعية، وكذلك من خلال الفضاء الإلكتروني الجديد. وفي ظل اتجاه دولة الاحتلال لمحو التعليم الفلسطيني العربي في المدينة محوًا كاملاً، فإن اتجاه الردّ لا يكون دفاعياً يعتمد أسلوب ردود الأفعال وحسب عبر توفير مسكنات للحفاظ على ما تبقى من مؤسسات تعليمية ضمن سياسة لكسب الوقت حتى يقوم الاحتلال بإغلاقها. على العكس من ذلك فإن اتجاه الرد يجب أن يكون فاعلاً، ممسكاً بزمام المبادرة من أجل تحرير التعليم الفلسطيني العربي في القدس من الأسرلة وتعزيز استقلاليته عن مؤسسات الاحتلال، ويكون ذلك عبر توسيع التعليم الفلسطيني العربي في المدينة ومؤسساته وتحسين جودة التعليم فيها وتوفير التسهيلات والموارد اللازمة والحوافز لها لتصبح المؤسسات الأكثر جاذبية للجيل الشبابي الفلسطيني، بما يمكنها من مكافحة فرض المنهاج المحرّف من قبل الاحتلال، ويجعلها ذات مناعة في مواجهة أطر وحاح الطرد والتهجير، ومغريات

الاحتلال لإقناعها بتدريس المنهاج المحرّف والخضوع لوزارة المعارف الإسرائيلية مقابل موازنات تحتاجها تلك المؤسسات. ويؤدي تحرير التعليم من الأسرلة إلى تحرير العقول وتحرير الإرادة، وتعزيز الهوية الوطنية والصمود الفاعل، وتثبيت وجود التعليم العربي الفلسطيني ذاته وحمايته، لا بل وتوفير الممكنات لتطويره نوعياً.

يسهم التعليم المتحرر في تعزيز الاستقلالية الوطنية والقومية عن الاحتلال، ويبنى مداميكها من أسفل، من خلال الحفاظ على مجتمع فلسطيني منيع غير قابل للاختراق، وذلك رغم كونه خاضعاً للاحتلال، ولبناء هذا التعليم المتحرر، من الموصى به اعتماد منهجية التعليم الشامل الرسمي وغير الرسمي في القدس الشرقية وجمع مكوناته كلها معاً في هيئة تنسيق مشتركة تشمل جهات التعليم الرسمي وغير الرسمي ومنظمات المجتمع المدني والمحلي العاملة في مجال التعليم، مع الحفاظ على التنوع، مدعومة من شبكات عربية مماثلة، عوضاً عن ضرورة توفير منهاج تعليمي عن القدس في كل المدارس والجامعات العربية.



## المراجع

- اغبارية، أيمن، وجرايبي، عماد. (2021). النيوليبرالية في جهاز التعليم العربي في إسرائيل: الدولة الصلبة والدولة الرخوة وبسط السيطرة. حيفا: مركز مدى الكرمل للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
- بدوي، عبد القادر - معد - (2021). الخطط الاقتصادية الإسرائيلية في القدس الشرقية وتأثيرها على حلّ الدولتين، سلسلة أوراق إسرائيلية رقم 74. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار.
- ديوان الرئاسة الفلسطينية - وحدة القدس، وجامعة القدس (2018). الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية 2018-2022.
- ذوقان، زكريا خليل (2023). أسئلة التعليم في القدس وانعكاسه على الهوية والثقافة الفلسطينية وإستراتيجيات المواجهة (2015-2022). رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة القدس.
- سالم، وليد. (2024). «الثابت والمتحول في الرواية الصهيونية». المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 9. ص. 222-243.
- سالم، وليد (شتاء، 2024). القدس الشرقية بعد احتلال العام 1967 سياسات الإلحاق والدمج في الهامش، بموازاة سياسات الإبادة والتفريغ. مجلة المقدسية، العدد الحادي والعشرون. ص: 149-189.
- ساند، شلومو. (2013). اختراع أرض إسرائيل. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار.
- ساند، شلومو. (2010). اختراع الشعب اليهودي. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار.
- فريري، باولو. (1995). الفعل الثقافي في سبيل الحرية. القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.
- كبتها، حسين. (2018). السياسات التعليمية الإسرائيلية وتأثيرها على الهوية الثقافية لفلسطيني الداخل: تحديات وحلول. الأردن: جامعة اليرموك.
- ميعاري، محمود. (2008). «تطور هوية الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر». مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد (19)، العدد 74-75.
- وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. (2017). الخطة الإستراتيجية الفلسطينية للتعليم 2017 - 2022.

- وثيقة مؤتمر هرتسليا الثامن. (2008). وجهات إسرائيل الإستراتيجية بعد 60 سنة على إقامتها. أوراق إسرائيلية، رقم 44. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار.
- وثيقة البراق (تقرير اللجنة الدولية المعنية من حكومة الانتداب البريطاني بموافقة عصبة الأمم لتحديد حقوق ومطالب المسلمين واليهود بشأن حائط البراق / الحائط الغربي في القدس (1930). الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية.
- وزارة شؤون القدس - فلسطين. (2023). القدس: إطار التدخلات التنموية وتعزيز الصمود في القدس الشريف 2023-2025.
- وزارة شؤون القدس - فلسطين. (2020). خطة عنقود القدس التنموي.

English Resources:

- Emek Shaveh (2020). «The Sanctification of the Antiquity Sites in the Jerusalem Section of the Peace for Prosperity Plan».
- Finkelstein Israel, and Silberman Neil Asher (2001). The Bible Unearthed: Archeology's New Vision of Ancient Israel and the Origins of Its Sacred Texts. United States: Free Press
- Herzog, Ze'ev (1997). Archeology of City: Urban Planning in Ancient Israel and its Social Implications. Emery and Claire Yass Archeology Press.
- «Peace for Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and the Israeli People's» (2020). www.whitehouse.gov
- Smotrich, Bezalel (2017). «Israel's Decisive Plan». www.hashiloah.org.il